

الصراع بين السلطان عبدالحميد الثاني-ومدحت باشا

(قراءة في محاكمة يلدز)(1876-1884م)

د. أحمد صالح علي محمد . جامعة الزقازيق . مصر .

بدأت قوة مدحت باشا في التزايد خاصة بعد إعلان الدستور عام 1876م ، وبعد انقلاب الأوضاع التي كان هو المحرك الرئيسي لها ، فقد استغل مدحت باشا الظروف التي وجدت وقيام ثورة البلغار على الدولة ودبر مع وزير الخريفة عوني باشا ، وبعد أن استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بخلع السلطان عبد العزيز ، وتولي ابن أخيه مراد ، وبعدها بثلاثة أشهر فقط قام مدحت وأعوانه بانقلاب سلبي جديد ، وعزل السلطان مراد الخامس ضعيف العقل كما قيل آنذاك ، وعلى نفس المنوال تم تنصيب السلطان عبد الحميد الثاني بعد أن اشترط عليه مدحت باشا إعلان الدستور .

1- بداية الخلاف بين السلطان عبدالحميد الثاني - ومدحت باشا .

الجدير بالذكر أن كل تلك الأحداث سألقة الذكر كفيhle بأن تصنع اضطرابات كبيرة في شخص مدحت باشا ، بل وأي شخص آخر ، حتى وصل الحال بالباشا إلى درجة الغرور ، فيذكر السلطان عبد الحميد في مذكراته: (ولقد وجدت مدحت باشا ينصب نفسه آمراً ووصياً علياً . وكان بعيداً عن المشروطة (الديمقراطية) وأقرب إلى الاستبداد)⁽¹⁾ .

ويشير السلطان عبد الحميد الثاني أنه: (أجمع الأحرار مساء إصدار القانون الأساسي في قصر مدحت باشا ، لا ليتحدثوا في أمور الدولة ، بل في أمور السكر والعريضة ، وهم يحتسون الخمر ، ومدحت باشا يدمن الخمر منذ شبابه . والتقت نشوة الخمر بالنشوة التي بعثها إعلان القانون الأساسي . وعندما نهض مدحت باشا من على مائدة الأكل خرج مستندا على أذرع الآخرين حتى لا يقع على الأرض ، وبينما كان يغسل يديه قال لزوجة أخوته طوسون باشا وهو يؤرجح لسانه في فمه بتأثير الخمر : يا باشا ! من يستطيع الآن ، وبعد كل ما وصلت إليه أن يبعدي عن مناصبي؟ من؟! قال لي : كم عاماً سأظل في الصدارة العظمى؟! ، رد عليه طوسون باشا قائلاً: إذا بقيتم على هذا الحال ، فليس أكثر من أسبوع ! ، وقال له طوسون باشا هذا الكلام وهو يدفعه دفعا إلى جناح الحریم . وقد أبلغت بهذا في نفس ليلة حدوثه)⁽²⁾ .

وتأكيدا لحدوث تلك الواقعة السابقة ، فقد ذكر محمد عبده ل (ويلفرد بلانت) (أما من ناحية كونه مصلحاً فقد كان ضحلاً و متأورياً بأسوأ معنى) و (كان رجلاً مندفعاً لا يعرف الحذر ولا سيما مع كؤوسه لأنه اعتاد الشراب ، وكان هذا هو سبب سقوطه)⁽³⁾ ، ولما كان مدحت باشا واليا على الطونه كان يشجع على تدريس اللغة البلغارية ، دون النظر إلى العواقب الوخيمة التي تؤدي إليها هذه السياسة وهذا يدل على إصراره في تطبيق قراره وصلابة رأيه⁽⁴⁾ .

والجدير بالذكر أن مدحت باشا في مجالس الخمر ، وبمجرد وصوله للنشوة كان يفشي أدق أسرار الدولة ، لذا فكانت هذه الأسرار في اليوم التالي تداع على المقاهي بين الأهالي في استانبول ، وفي إحدى الليالي تحدث مدحت باشا عن عزمه على

(1) مذكرات السلطان عبد الحميد: ترجمة: محمد حرب ، دار القلم ، ط3 ، دمشق ، 1991م ، ص ، 76 .

(2) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ، 76 .

(3) نقلا عن : محمد الناصر النفزاوي : التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية (1839-1918)، محمد علي للنشر والتوزيع ، ط1 ،

تونس ، 2001م ، ص ، 106 .

(4) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ، 78 .

إعلان الجمهورية في الدولة العثمانية وأنه سيصبح رئيساً للجمهورية العثمانية الجديدة ثم إمبراطوراً لها⁽¹⁾ ، بمعنى أنه يريد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني ، وليس ذلك وحسب بل القضاء على آل عثمان ، وتنصيب آل مدحت بدلا من آل عثمان .

ولا نزاع في أن مدحت باشا كان واليا ناجحا ، وهو أول من طبق قانون الولايات في ولايات البلقان ، لكن عندما كان مدحت باشا بصدد إصدار الدستور وضع في المسودة الأولية مادة تنص على حماية الدول الأوروبية للدستور العثماني ، بهذا يدعو مدحت باشا للتدخل الأجنبي في شؤون الدولة العثمانية . فكان مدحت باشا معجبا بالنظام الديمقراطي الإنجليزي ، ففي تصوره أن الدولة تستطيع تفادي نقص وعيوب الدساتير الأوروبية ، ومن الطبيعي أن تؤيد الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا مدحت باشا وتناصره⁽²⁾ ، وفي الصدد نفسه ، كانت العلاقة الوطيدة التي أقامها مدحت باشا بالسفير الإنجليزي في استانبول ، خاصة بعد خلع السلطان عبد العزيز ، ومن منطلق تلك العلاقات أرسل مدحت باشا (أودين أفندي) لإنجلترا لكسب ودهم ودعمهم ومراعاة حمايتهم للدستور ، وردا على هذا قام وزير خارجية إنجلترا وقتها اللورد (دربي) بالاعتراض على أن تتدخل إنجلترا في حماية الدستور العثماني لان المسألة لا تخص الدول الأوروبية ولا دولتهم بشيء ، لأنه أمر داخلي يخص الدولة العثمانية⁽³⁾ .

وقد ظل مدحت باشا متحمسا ، وبدأ يخطو خطوات خطيرة لتوطيد أمور سلطته في الصدارة بل في الدولة عامه ، وبالفعل قام بتشجيع الطلاب في الكليات المؤيدين للحرب الروسية العثمانية للقيام بمظاهرات في شوارع العاصمة⁽⁴⁾ . وتشير الدلائل أن للعلاقة القائمة بين مدحت باشا و إنجلترا ، تظهر وبكل وضوح العداوة التي يكنها مدحت باشا للدول الأوروبية وخاصة إنجلترا ، ويتمخض هذا في حملته على الإحساء ، فإذا أرادت إنجلترا التعامل مع الموقف لمعرفة بعض المعلومات عن تلك الحملة، حيث ظلت إنجلترا تتعامل بحذر مع مدحت باشا في كافة التعاملات مع حملته ، وعند تعبير إنجلترا عن استيائها فكانت تخاطب الباب العالي وسفيرها في استانبول والقنصل الإنجليزي في بغداد وهذا ما لم يكن في حسابها ، لان مدحت باشا أراد إنهاء النفوذ البريطاني في الخليج العربي وأحكام السيطرة عليه مره أخرى ، كل تلك الاحتياطات من إنجلترا لأنها على علم بقوة الشخصية التي يتمتع بها مدحت باشا ، وإصراره وقتها لإعادة السيطرة العثمانية في منطقة نجد كلها ، لذلك لم تتعرض لمدحت باشا في تلك المرحلة ، فقد أيقنت أنها لا بد أن تتخذ من مدحت باشا صديقا لها ودعمه للإطاحة بالدولة ، بمعنى آخر اتبعت أسلوبها المعروف فرق تسد بين الدولة ومدحت باشا ، ووصل الحال بإنجلترا أن تزيد من طموح مدحت باشا بوصوله إلى حد تنصيبه على العرش ، وتعرض أي شخص لمثل هذه المغريات التي لم يكن يحلم بها ولو للحظه من اللحظات .

(1) علي محمد الصلابي: السلطان عبد الحميد الثاني(وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية)، المكتبة العصرية ، ط1 ، بيروت ، 2010م ، ص، 16 .

(2) ربيع عبد الرؤوف الزواوي : الدولة التي ظلمها التاريخ ، دار الثقافة للنشر ، ط1 ، الدوحة ، 2004م ، ص ، 131 .

(3) عمر فاروق يلماز: السلطان عبد الحميد الثاني المفتى عليه (دراسة من خلال الوثائق)، ترجمة: طارق عبد الجليل ، مراجعة وتقديم:الصفصافي أحمد المرسي ، دار النيل ، ط3 ، القاهرة ، 2011م ، ص ، 44 .

(4) نفسه ، ص ، 44 .

وفي السياق ذاته ، أن نقاط الخلاف بين السلطان عبد الحميد ومدحت باشا ، أيضاً نراها بعد تعيين السلطان لسعيد باشا الصغير رئيساً لكتاب المابين وعين سعيد باشا الملقب بالإنجليزي فريقاً للمابين ، لكن إرادة مدحت باشا كانت مغايرة لتلك الاختيارات فقد أراد تعيين ضياء باشا أو نامق كمال باشا رئيساً لكتاب المابين ، فمدحت باشا كان على علم بأن الشخصيات التي تم اختيارها من قبل السلطان معاديه لإصدار الدستور ، وحتى لا يتسع الخلاف ، قام السلطان بتكليف مدحت باشا بإعداد مسودة الخط الهمايوني التي سيتم قراءتها على الناس في حفل التنصيب ، وهو الخط الذي ستقوم عليه سياسة الدولة في تلك المرحلة ، وقبل مدحت باشا هذه المهمة وبمجرد عرض المرسوم على السلطان ، قام بحذف عدة جمل منه ، والذي ينص على :

- تسمية الصدر الأعظم من الآن فصاعداً رئيس الوزراء .
- تخفيض نفقات القصر إلى مقدار لا يتجاوز المبالغ الضرورية وإنقاص رواتب أفراد الأسرة السلطانية .
- التبرع من خزانة السلطان إلى خزانة الدولة بمبلغ قدره (وقد ترك مدحت باشا هذا المبلغ للسلطان) .
- تحديد نفقات القصر .
- تأليف لجنة لوضع الدستور من الوزراء وعلماء الحقوق وخبراء القانون ليضمن الحياة الدستورية .
- إنشاء المدارس للعامّة .
- إلغاء الاتجار بالرقيق وعتق عبيد القصر وجواريه .

وما أن قرأ السلطان المسودة حتى قرر رفضها بالكامل ، وكلف جودت باشا بوضعها ، فقد بدأت الشكوك تتزايد بين الطرفين (السلطان - مدحت)⁽¹⁾.

وإصرار الدول الكبرى في مؤتمر الترسانة على حماية الرعايا يثير الشكوك ، وإصرارهم على دعم مدحت باشا لإصدار الدستور ، فقد قام مدحت باشا بوضع ماده في الدستور تلوح بحماية الدول الأوروبية لبقاء الدستور ، وانقلب الحال لدى مدحت باشا حيث أصبح يميل إلى حماية تلك الدول بعد أن استطاعت تلك الدول استمالته لمصالحها.

وفي غضون انعقاد المؤتمر قام صفوت باشا (وزير الخارجية) بمدح الدستور أمام الدول المشاركة في المؤتمر ، وبالرغم من المدح لم تحتم الدول المشاركة في المؤتمر ، وبعد توجه صفوت باشا إلى الباب العالي ، سأله مدحت باشا في لهفه : ماذا قالوا ، ماذا قالوا ؟ . فأجابته صفوت باشا " لاشيء ماذا سيقولون ، قالوا : لعبة طفل" . وها هم الإنجليز أنفسهم الذين أعانوا وصفقوا لمدحت باشا بعد توليه الصدارة ، ونجدهم في واقعة إصدار الدستور قد استهزءوا به ، وقالوا : " عمل لا تعبير عنه سوى المظهرية" . وبعد أن سمع مدحت باشا هذا الرد من صفوت باشا ، أصيب مدحت بصدمه وبدرجه عاليه من الإحباط ، بعدها تغير حال مدحت باشا وأخذ يرتكب الأخطاء وأصبح لا يستمع إلى نصيحة ناصح ، وأصبح كل همه هو تحقير شخص السلطان عبد الحميد⁽²⁾ .

(1) قدري قلعي : مدحت أبو الدستور العثماني وخالف السلطين ، دار العلم للملايين ، ط1، بيروت، 1947م ، ص، 54- 56 .

(2) عمر فاروق يلماز : المرجع السابق ، ص ، 47- 48 .

وتم عقد أول اجتماع لمجلس المبعوثان في مارس 1877م ، وفي أبريل من نفس العام أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية ، ومن هنا وضعت الدولة في موقف صعب فهل تستطيع الدولة منفردة أن تقاوم روسيا تلك القوة التي تتربص بها على مدى قرن من الزمان أم لن تستطع ، وإن انهزمت الدولة في الحرب لن يُرجع روسيا إلا إسقاط الخلافة العثمانية⁽¹⁾ .

وفي أولى جلسات المجلس المنتخب قام مدحت باشا بافتتاح مراسم المجلس بخطاب مطول شمل التحية ، و بعدها تطرق مدحت باشا للنظام الذي ستتجهجه الدولة ، خاصة وبعد إعلان الدستور . إلى أن وصل به الحال بذكر الثورة والتمرد التي تجتاح البوسنة والبلغار مرورا بالجبل الأسود والصر ، حيث طالبت هذه الولايات البلقانية بالاستقلال عن الدولة ، معلقا أن مثل هذه الثورات بفعل روسيا ، وطلب مدحت باشا بعدم استقلال تلك المناطق بسبب ما تورده من أموال على خزينة الدولة ، وفي ظل انعقاد المجلس رفض مدحت باشا هو والنواب رفضا تاماً الرضوخ لطلبات تلك الولايات . طالبين من إنجلترا وفرنسا البقاء على الحياد إذا ما نشبت الحرب ضد روسيا والدولة العثمانية ، وأراد مدحت باشا معرفة الوضع العسكري للدولة وبدون أي تردد رد عليه بعض العلماء قائلين أن ما يلزم للدولة هو التوكل على الله سبحانه وتعالى ، فقال مدحت باشا إذا لزم علينا الحرب فلا بد من معرفة مدى قوتنا العسكرية وذكر ناظر الحربية لمدحت باشا أن عدد عساكرنا الآن يبلغ من 500000 إلى 600000 وعلى درجة كبيرة من التسليح والاستعداد ، و قام وزير الحربية بتحذير مدحت باشا من خطورة هذه الحرب على الدولة ، لكن مدحت باشا أصر على خوض الحرب ورفض مقترحات مؤتمر الترسانة ، لأن مقترحات المؤتمر ستنتقص من استقلال الدولة ، ووافق أغلبية الحضور من النواب على إعلان الحرب على روسيا⁽²⁾ .

وفي النهاية أصر مدحت باشا على خوض الحرب مع روسيا ، ومع الأخذ في الاعتبار أن الدولة ليس لديها إمكانيات لخوض مثل هذه الحرب ، ونتيجة لذلك الإصرار قامت الدول الأوروبية بالاجتماع مره أخرى في لندن في 21 مارس عام 1877م ، وقررت الدول تخفيف شروط الصلح التي تم عرضها في مؤتمر الترسانة قليلا ، وتم إبلاغ الدولة العثمانية بالقرارات ، وبالرغم من تلك المفاوضات رفض مدحت باشا ، ولكي يجبر السلطان على إعلان الحرب ، قام مدحت بتحريض الطلبة للقيام بمظاهرات في الشوارع للتأكيد على قيام الحرب⁽³⁾ .

وزاد من الأمر سوءاً أن مدحت باشا وأنصاره قاموا بشن حملة ممنهجة على معارضي الحرب مع روسيا ، ووصل بهم الحد أن اتهموا المعارضين بالخيانة ، وحفزوا ذلك بأن ادعو أن الجيش يريد الحرب ، وإن روسيا ستتهزم حتماً ، وأن إنجلترا ستقف مع الدولة العثمانية وتخوض الحرب ضد روسيا⁽⁴⁾ . ومع أن مدحت باشا كما ذكرنا من قبل طالب الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا وفرنسا الوقوف على الحياد إذ ما نشبت الحرب العثمانية الروسية.

(1) تشارلز بيلافيتش ، بربارا بيلافيتش : تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية)(1804-1920) ، ترجمة: عاصم الدسوقي ، دار العالم الثالث ، ط 1 ، القاهرة ، 2007م ، ص ، 128 .

(2) سليم فارس : كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، مطبعة الجوائب ، ط 1 ، استانبول ، 1294هـ ، ج 6 ، ص ، 37-40 .

(3) محمد حرب : السلطان عبد الحميد الثاني (آخر السلاطين العثمانيين الكبار)(1842-1918) ، دار القلم ، ط 2 ، دمشق ، 1996م ، ص ، 38 .

(4) أحمد آق كوندز ، سعيد أوزتورك : الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية) ، وقف البحوث العثمانية ، ط 1 ، استانبول ، 2008م ، ص ، 428 .

ومع كل التدايعيات والتصريحات التي صرح بها مدحت باشا إلا أن القيصر الروسي (الكسندر الثاني) صرح بأنه يمكن أن يمنع قيام الحرب بين روسيا وبين الدولة العثمانية ، إذ تركت الدولة العثمانية قسبة نكشيك للجبل الأسود ، وردا على هذا الطلب رفض مدحت باشا هذا الطلب ، ونتيجة لهذا وبدون أي تردد أعلنت روسيا الحرب على الدولة (1) . ونلاحظ أن تعنت مدحت باشا وإصراره على الحرب كان بسبب الغضب الذي غرق فيه لعدم رضا الدول الأوروبية عن إعلان الدستور ، وإذا غضب الشخص شل تفكيره ، فتحمس مدحت باشا كثيرا لتلك الحرب ، مع أننا نجد أن طلب القيصر الروسي كان أقل بكثير من تكاليف الحرب وخسائرها ، بمعنى آخر (لو علمتم الغيب لاخترتم الواقع) .

وفي 2 مارس 1877م قامت الدولة العثمانية بإعلان الحرب على روسيا ، وتم تطبيق المادة 113 من القانون الأساسي ، بإعلان حالة الاستنفار (الطوارئ) في الدولة العثمانية ، وتم إيقاف سائر القوانين والأنظمة مؤقتا ، وإعلان المحاكم العسكرية (محاکمات في المجلس الحربي) ، ومنع الاجتماعات في الشوارع مما يعرض المجتمعين للمحاكمة ، وهذا ما يحدث في كافة الدول في أوقات الحروب (2) .

وتشير الدلائل في الحرب الروسية العثمانية الأخيرة (1877-1878) ، أن روسيا لم تستطع تحقيق نصر سريع على الجيش العثماني ، لأن الجيش العثماني ظل صامدا مقاوما في عدة جبهات ، وتم إيقاف التقدم الروسي لمدة تصل إلى ستة شهور ، ولم يستسلم أي جندي عثماني إلا بعد مقاومة عنيفة اعترف بها القادة الروس ، وإذا كان الجيش الروسي قد حقق انتصارات بعد ذلك لكن بتكلفه عالية في الأرواح والمعدات وزيادة الأعباء المالية عليهم (3) ، وتخلت إنجلترا عن مساندة الدولة العثمانية واكتفت بإعلان أن هذه الحرب تخالف بنود معاهدة 1856م ، بهذا فقد قررت إنجلترا أن تتخلى عن فكرة المحافظة على جسد الدولة وعلى كيانها وتركها لمواجهة مصيرها وهو الانهيار (4) .

ومع أن الدولة العثمانية كانت تسقط وتنهار إلا أن ضخامة الكيان العثماني ظل محافظا على بقاء الدولة لفترة كبيرة ، ولم يكن من السهل إسقاطها بضربه واحده ، فما كان من هدف لروسيا القيصرية إلا إسقاط الدولة العثمانية واقتسام أراضيها وللسيطرة على شرق أوروبا والهيمنة على القوميات المشتركة معها في الدين في البلقان (5) .

ونتيجة لتلك الهزائم في العديد من الجبهات ، قام السلطان عبد الحميد الثاني بجل مجلس المبعوثان وتعليق العمل بالدستور في 14 فبراير 1878م ، وكانت النتيجة عودة الدولة العثمانية إلى نظام الحكم المطلق ، والذي تحول في ظل تلك الاضطرابات وقتها إلى حكم مستبد ، وزاد من حدة الاستبداد الشكوك التي أحس بها السلطان عبد الحميد ، هذا الإحساس

(1) محمد حرب : المرجع السابق ، ص، 38 .

(2) سليم فارس : المصدر السابق ، ج 6 ، ص، 98 .

(3) نادية مصطفى وآخرون : العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي "العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية" ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط 1 ، القاهرة ، 1996م ، ج 11 ، ص ، 183 .

(4) تماني شوقي عبد الرحمن : الأصول التاريخية للمسلمين في البلقان ، دار العالم العربي ، ط 1 ، القاهرة ، 2010م ، ص، 57 ، Ramsaur ، E . : ، The Yong Turks (Prelude To The Revolution Of 1908),khayats Beirut, 1965, p , 4-5 .

(5) نادية مصطفى وآخرون : المرجع السابق ، ص، 184 .

انتابه بمجرد تولية العرش لأنه ظل مضطربا بمجرد تذكره عملية خلع عمه السلطان عبد العزيز وأخاه السلطان مراد ، أثارت تلك الحوادث الشكوك لدى السلطان عبد الحميد حتى لا يتعرض لمثل هذه الحوادث (1).

وفي السياق ذاته، قد انهزم العثمانيون أمام الروس في البلقان ، وهدد الروس العاصمة استانبول ، لكن بعد إجراء المفاوضات بين العثمانيين والروس ، والتي انتهت بتوقيع معاهدة سان استفانوس والتي كانت محففة للدولة العثمانية (2) ، وقام كل من وزير الخارجية صفوت باشا وسفير الدولة في برلين سعد الله باشا في 15 فبراير 1878م بالتوقيع على المعاهدة ، وهما يذرفان الدموع ، ووقع عن روسيا الجنرال كونت وبموجب هذه المعاهدة المكونة من 29 مادة (والتي أصبحت لم تكن خاصة بعد توقيع معاهدة برلين بعد 4 أشهر) (3) .

وأهم ما جاء في معاهدة سان استفانوس :

- تعيين حدود للجبل الأسود لإنهاء النزاع ، وتحصل هذه الولاية على الاستقلال .
- تعلن الدولة استقلال الصرب وتضاف إليها أراض جديدة .
- تستقل بلغاريا استقلالاً ذاتياً إدارياً ، وتدفع مبلغاً محددًا للدولة العثمانية ويكون موظفو الدولة والجنود من النصارى فقط . وتعيين الحدود بمعرفة العثمانيين والروس ، وينتخب الأمير من قبل السكان ويُجلب العثمانيون جنودهم نهائياً من بلغاريا .
- تحصل الأفلاق و البغدان (رومانيا) على استقلالها التام .
- يتعهد الباب العالي بحماية الأرمن والنصارى من الأكراد و الشركس .
- يقوم الباب العالي بإصلاح أوضاع النصارى في جزيرة كريت .
- تدفع الدولة العثمانية غرامه حربية قدرها 250 مليون ليرة ذهبية ، ويمكن لروسيا أن تتسلم أراض مقابل المبلغ .
- تبقى المضائق (البوسفور و الدردنيل) مفتوحة للسفن الروسية في السلم والحرب .
- يمكن للمسلمين في بلغاريا أن يهاجروا إلى حيث يريدون من أجزاء الدولة العثمانية (4) . وبمجرد التوقيع على المعاهدة سألقة الذكر تم وصفها بمعاهدة الانتحار ، ولم يتغير شيء إلا بعد أن تم فرض معاهدة برلين في 13 يوليو 1878م من قبل الدول الكبرى (إنجلترا ، وفرنسا ، و ألمانيا والنمسا) على روسيا لتعديل معاهدة سان استفانوس ، وذلك لإعادة رسم الخريطة الإستراتيجية الأوروبية مرة أخرى ،

عبد العزيز محمد عوض: الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914) ، دار المعارف ، ط1، القاهرة، 1969م ، ص، 45-46 ؛ (1)
Stanford . J Show : , History Of The Ottoman Empire And Modern Turkey , Vol .2 , Cambridge . London , 2005, p ,187.

(2) تهماني شوقي عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص، 57 .

(3) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل تركيا، ط1 ، استانبول، 1990م ، ج 2 ، ص، 121 .

(4) إسماعيل أحمد ياغي : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، ط2 ، الرياض ، 1998م ، ص ، 192-193 .

ومن أهم البنود الواردة في معاهدة برلين :

- استقلال بلغاريا وتعديل حدودها ، وتشكل في جنوب البلقان ولاية باسم الروملي الشرقي تكون تحت السيادة العثمانية سياسياً وعسكرياً ، ويحكمها نصراي يعين لمدة خمس سنوات باتفاق الدول ، وتبقى قوة عسكرية لروسيا في بلغاريا و الروملي الشرقي وتحدد بخمسين ألف جندي .
 - تقدم حدود اليونان قليلا إلى الشمال مع العلم بأن اليونان لم تدخل في النزاع ، ولم تشمل معاهدة سان أستفانوس أي جزء منها .
 - ضم البوسنة والمهرسك لأراضي النمسا .
 - ضم بساراييا إلى روسيا بعد اقتلاعها من الافلاق والبعغان ، وتضم مقاطعة دوبروجية ، ومنح الافلاق والبعغان الاستقلال التام .
 - استقلال الصرب والجبل الأسود .
 - ضم مدن قارص و ردهان و باطوم لروسيا .
 - قرر المؤتمر الإبقاء على الغرامة الحربية التي تم إقرارها في معاهدة سان أستفانوس على الدولة العثمانية ومقدارها 250 مليون ليرة ذهبية .
 - تعهد الباب العالي بأن يقبل بعدم وجود تمييز بين رعايا الدولة في الشهادة أمام المحاكم.
 - الموافقة على تحسين أوضاع النصاري في جزيرة كريت⁽¹⁾.
- وكان الفضل يرجع في عقد المؤتمر للمستشار الألماني بسمارك ، لأنه قد خشي من تعرض الدول الكبرى إلى خصومات حول اقتسام دول البلقان ، فتنشب بذلك حرب كبرى بين روسيا وإنجلترا ، بسبب سحق روسيا للدولة العثمانية بشكل مفاجئ في حرب الـ 93⁽²⁾.
- ومن الواضح أن مدحت باشا والمجلس النيابي هما من تسببا في الحرب العثمانية - الروسية الأخيرة ، تاركين كل التدابير وعجز المالية على عاتق الدولة ، وهذا ما يدل على عدم المسؤولية ، ودليل قاطع على أن الديمقراطية بهذا الشكل لا تصلح في الدولة متعددة الجنسيات والملل ، فكل منهم ميوله ومصالحه الخاصة ، فكيف أصر هؤلاء النواب على الحرب مع العلم أن الدولة غير قادرة على خوض الحرب ؟ و للإجابة عن هذا السؤال نجد أن بعض النواب أرادوا توريث الدولة في الحرب ليقودوا الدولة إلى فقدان قوتها وتنهار ، وإذا لم يتم عقد مؤتمر برلين لسقطت الدولة لكن تأجل سقوطها إلى حوالي أربعين عاماً أخرى .
- وموقف السلطان عبد الحميد الثاني من مدحت باشا وأعوانه ، هو أن الأخير ورفاقه وبتحريضهم على الحرب أرادوا بذلك أن ينالوا إعجاب الأوروبيين مغامرين بدخول الحرب ، فما كان من الدول الأوروبية إلا أن سحبت سفراءها ، بهذا تركت تلك الدول الدولة العثمانية وروسيا وجهاً لوجه⁽¹⁾.

(1) إسماعيل أحمد ياغي : المرجع السابق ، ص، 195 .

(2) يلماز أوزتونا: المرجع السابق ، ص، 122 .

وإذا كان البعض يصف السلطان عبد الحميد بالاستبداد ، فذلك لأن السلطان قد اضطر للحكم الفردي بعد أن تم توريث الدولة في الحرب من قبل الديمقراطية ، وذلك لإنقاذ الدولة من الانهيار والتمزق⁽²⁾. ولتحقيق هذا الغرض ما كان على السلطان عبد الحميد إلا بناء نظام سياسي جديد للدولة على ما يؤمن به هو وليس كغيره ممن يأخذهم عنفوان الشباب ، فقد اتبع سياسة خارجية تسمح له بأن يعيش في سلام وإبعاد الدولة عن الحروب ، مما يضمن للدولة النهوض اقتصادياً واجتماعياً ، واعتمد في ذلك على إدارة روسيا وتفادي حدوث أي مشاكل مع إنجلترا والمحافظة على أوضاعه مع ألمانيا ومعاملة معظم الدول الأخرى بالمثل⁽³⁾.

أضف إلى ذلك أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يغفر الذنب الذي اقترفه مدحت باشا في حق الأمة بل الإهانة التي تعرض لها على يد مدحت باشا ، فتم عزل مدحت باشا في 5 فبراير عام 1877م ، بهذا لم تدم صدارته سوى أربعة أشهر فقط ، وصدر الأمر الهمايوني بنفيه على الباخرة السلطانية (عز الدين)، بعد أن سلمه القرار سعيد باشا باشكاتب المابين ، وتوجهت الباخرة إلى أوروبا قاصده إيطاليا ، ووجهت الصدارة من بعده إلى أدهم باشا ، وعين جودت باشا للداخلية وأحمد وفيق أفندي لرياسة مجلس المبعوثان مؤقتاً⁽⁴⁾.

وما أن اطلع مدحت باشا على قرار النفي ، أيقن أنه أخطأ خطأ كبيراً في اختيار السلطان الجديد ، فمن وجهة نظره أنه أستهل حكمه بتعطيل الدستور وحل البرلمان وعزله ، وقاوم كافة الاتجاهات المتحررة في جميع أرجاء الدولة وخاصة أعضاء تركيا الفتاة ، محققاً ذلك عن طريق شبكه واسعة النطاق من الجواسيس⁽⁵⁾.

ويذكر السلطان عبد الحميد عن واقعة العزل : ((وقد اعتقد مدحت باشا أن الأمة تحبه حباً جماً ، ولم ير داعياً لكتمان قوله بأن لو عزلته فستقوم في البلاد ثورة ضخمة ، وأنه من الممكن خلعي أو حتى إعدامي . الذي حدث أن لم يفتح فمه عندما أبعدت مدحت باشا إلى أوروبا . بل وصل الأمر أن هنأني كثير من الوزراء ورجال الدولة لأني أبعدت الباشا))⁽⁶⁾.

ولا نزاع في أن الذي أوغر في صدر السلطان عبد الحميد أن بعض المدارس العليا في العاصمة نظمت عدة تظاهرات ، تندد وتوحي بوجود ثورة وتمرد ، فكان الطلاب يهتفون بحريتهم قائلين (يحيا الدستور) و (يحيا مدحت باشا) بدلا من (يحيا السلطان)⁽⁷⁾.

(1) أحمد آق كوندز ، سعيد أورتورك : المرجع السابق ، ص ، 438 .

(2) نفسه ، ص ، 442 .

(3) سيف الله آرجمي : السلطان عبد الحميد الثاني(مشاريعه الإصلاحية وأبجاذاته الحضارية) ترجمة: عبير سليمان ، دار النيل للطباعة والنشر ، ط 1 ، القاهرة ، 2011م ، ص ، 63 .

(4) محمد روجي الخالدي : أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة ، تصحيح: السيد حسين ، تقدم: محمد صابر عرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 1 ، 2010م ، ص ، 54 ؛ . Ramsaur, E. : Op , Cit , p , 8 .

(5) Jacop Landau : , Pan-Turkism mtur Key , Astudy of Irredentism , London , 1981,p,60 - 62 .

(6) مذكرات السلطان عبد الحميد ، ص ، 85 .

(7) Pinon Rene : , L' Europe Et Les Jeunes Turcs , Paris, 1913, p , 64- 65

وفي نفس المنوال يذكر السفير الفرنسي في استانبول في برقيته والمؤرخة في 6 فبراير 1877م ، إلى باريس ((أستطيع أن أقول معتمداً على ما حصلت عليه من معلومات خطيرة جداً أن السلطان عزل مدحت باشا ونفاه إلى خارج البلاد بعد أن علم بواسطة بوليسه السري أنه يدس الدسائس ويحتال لاستلام الحكم وتجريد الخليفة من جميع سلطاته فينشغل بالمسائل الدينية ولا يتدخل في الشؤون السياسية ، وأن يصبح هو الدكتاتور والحاكم الوحيد لهذه الدولة))⁽¹⁾.

أما عن نفي مدحت باشا فقد ضاعت كل آماله التي كان يحلم بها في إصلاح الدولة ، وخاصة بعد أن غضب السلطان عليه وجرده من ماله ، وبعد أن وصل إلى أوروبا وفكر سريعاً ووصل إلى نتيجة سريعة فرأى أن روسيا تحارب بلاده . فواجهه إذاً أن يؤلب الدول على روسيا ، بمعنى آخر إصلاح ما أفسده في نشوب الحرب ، فتوجه نحو أسبانيا وأتصل بساسة إنجلترا وفرنسا ومحاولة اكتساب ودهم وإقناعهم بآرائه ، وقد جاب بذلك معظم الدول الأوروبية ليعرض عليهم القضية العثمانية ، فمنهم من استجاب ومنهم من عارض لأنه لم يكن مفوضاً من قبل الدولة وعاملوه على أنه رجل منفي⁽²⁾.

وقد عاش مدحت باشا فترة ليست بقليلة في بؤس وفقر ، وقد تقابل مع سفير الدولة العثمانية في إنجلترا ، وهو في زيارة أحد أصدقائه في الريف من دوقات إنجلترا ، إذ بالسفير العثماني في لندن يبلغه أن السلطان قد سامحه ، وأبلغه أيضاً أن السلطان قد خصص له مرتباً شهرياً قدره مائتا ليرة وأمره أن يقيم مع أسرته في جزيرة كريت . وأرسل إليه إعانة قدرها ألف ليرة وتم منح عائلته خمسمائة ليرة وسيتم إرسالهم على متن باخرة خاصة إلى جزيرة كريت . وبعد مرور شهرين من الإقامة في كريت ، أبلغه المابين أنه سيتلقى أمراً بتعيينه والياً على سورية ، لكن مدحت باشا أراد إعفائه من هذه الوظيفة ، لكن الصدر الأعظم أجابه بأن السلطان بنفسه هو من اختار لك المنصب الجديد ، فرضخ مدحت للأمر⁽³⁾.

وبمجرد أن وصل مدحت باشا إلى ولاية سوريا (1879-1880) أقام أهالي الولاية احتفالاً عظيماً ، وبمجرد الاستقرار بدأ الإصلاح فأنشأ مدرسة للصناعات والفنون وأخرى للأيتام ، ودخلت سوريا في طور السكينة والأمن ، فبات الناس في راحة وعدل وفتح الشوارع في المدن ومهد الطرق بين القرى والبلاد لتسهيل وسائل المواصلات ، وقام بإنشاء خطاً للترامواي بين مدينة طرابلس الشام والمينا وقد نجحت نجاحاً باهراً . وأنشأ في دمشق الشارع الأعظم ، وأنهى الخلافات وأطلق حرية المطبوعات ونشط الكتاب والأدباء والشعراء فتألفت الجمعيات السياسية⁽⁴⁾.

ويذكر مدحت باشا في مذكراته وخاصة عن الإصلاح التعليمي : ((كان عدد طلاب العلوم في مدارس بيروت 10000 من الذكور والإناث وكانت مدارس الإفرنج تتقدم كل يوم تقدماً يلتمس باليد وليس للحكومة سوى بعض مدارس ابتدائية يقرأ فيها الأحاديث والقرآن الكريم فكنت أفكر في أمر تعليم أبناء المسلمين وإصلاح مدارسنا . وقدمت إصلاح المدارس على كل إصلاح وشكلت جمعية من العلماء وجمعت الإعانات من ذوي المروءة فأصلحت بها بعض الجوامع وجعلتها مدارس للأحداث

(1) أحمد الليثي:السلطان عبد الحميد ومدحت باشا ، مقال تم نشره في الجمعية الدولية لمتجري العربية ، على شبكة الانترنت

www.atinternational.org

(2) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، المكتبة العصرية ، ط1 ، بيروت ، 2007م ، ص ، 40 - 41 .

(3) قدرتي قلعي : المرجع السابق ، ص ، 86 - 87 .

(4) جرجي زيدان : تراجم مشاهير القرن التاسع عشر ، مطبعة الهلال ، ط1 ، القاهرة ، 1922م ، ج1 ، ص ، 380 .

وأدخلت في كل مدرسة من 150 - 200 طالب ، وقررت أن يجازى ولي أمر أي طفل يبلغ السادسة من عمره ولم يرسله إلى المدرسة ، وخصصت الإعانات من إيرادات الأوقاف وعممت المدارس ، وقد استجاب أهل الشام كثيراً للتعليم ، فألّفوا جمعية سموها (جمعية المقاصد الخيرية) وانتشرت مقراتها في أنحاء الولاية⁽¹⁾.

وعمد مدحت باشا إلى إصلاح المدن وترقية التجارة والزراعة ، وفي غضون الإصلاح ، قام السلطان بأبعاد داماد محمود باشا* عن العاصمة وعينه على ولاية طرابلس الغرب وقام بنفي رشدي باشا المترجم إلى مغنيسا ونفى شيخ الإسلام الأسبق حسن أفندي إلى الحجاز ، وتم نفي قاضي عسكر قاسم ملا إلى كوتاهيه وأمين أفندي إلى قونيه وحسن أفندي زاده قيصر ملا إلى أطنه وسيف الدين أفندي إلى حلب وشرواني زاده أحمد أفندي إلى ديار بكر وعينهم جميعاً قضاه في البلاد التي أرسلهم إليها ، أما شيخ الإسلام الأسبق فقد عينه شيخاً للحرم الشريف ، وزاد على ذلك نفي العديد من رجال العسكر إلى جهات مختلفة من الدولة⁽²⁾.

ولم يرتاح السلطان عبد الحميد أبداً للإصلاحات والتدابير التي يقوم بها مدحت باشا في ولاية سوريا ، ولم يتردد ولو للحظة عن بث بذور الاضطراب في الولاية لينتقم من مدحت باشا ، وذلك بتحريض المشير أحمد أيوب باشا وجميل باشا عليه⁽³⁾. ويرجع سبب اتخاذه مثل هذه التدابير إلى إنشاء مدحت باشا حديقة عامه ، فتوجه إليها بعض الأجانب للتنزه بها وما بهم أن نادوا بأعلى صوت (ليحيا مدحت باشا) ، غضب السلطان من هذا الموقف كثيراً⁽⁴⁾، ونتيجة لهذه الهتافات عزم السلطان على رفض أي مشروع للإصلاح يتقدم به مدحت باشا للباب العالي ، وقد أنقلب الحال بين مدحت باشا وبين موظف الدولة في سوريا بعد أن قام السلطان بتحذيرهم وحثهم للامتناع عن مساعدته ، ضاق الخناق على الباشا وعزم على الاستقالة ، لكن تمرد الدرّوز أجلّ الاستقالة⁽⁵⁾.

قامت الدولة بإرسال قوات دعم للقضاء على تمرد الدرّوز ، وبالفعل وصل الدعم وقتل من المتمردين ما يقرب من ستمائة وستين من زعماء التمرد لكن زاد التمرد ، بعدها أوكل لمدحت باشا مهمة القضاء على التمرد ، وخدم مدحت باشا الدولة في القضاء على تمرد الدرّوز ، وأعاد الأمن وحافظ على هيبة الدولة ونفوذها⁽⁶⁾.

ويذكر مدحت باشا أن كثرة التمرد والثورات في ولاية سوريا ، ترجع إلى زيادة انتشار المدارس الخاصة والتبشيرية في الولايات وخاصة من الأمريكيين وذلك للاستفادة من الحالة المذرية التي تمر بها الدولة وما أصابها من ضعف، وما زاد الأمر سوءاً

(1) علي حيدر : مذكرات مدحت باشا ، تعريب يوسف كمال بك حتاتة ، مطبعة هندية ، مصر ، 1913م ، ص ، 36-37 .

* داماد Damat : كلمة تركية تعني صهر ، ومحمود جلال الدين باشا كان زوجاً لابنة السلطان عبد المجيد وأخت السلطان عبد الحميد الثاني . أنظر

: عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1980م ، ج3 ، ص ، 1587 .

(2) علي حيدر : المصدر السابق ، ص ، 37 .

(3) محمد كردي : خطط الشام ، مكتبة النوري ، ط3 ، دمشق ، 1983م ، ج3 ، ص ، 102 .

(4) علي حيدر : المصدر السابق ، ص ، 38-39 .

(5) جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص ، 381 .

(6) محمد كردي : المرجع السابق ، ص ، 102 ؛ جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص ، 381 .

هو محاولة فرنسا وإنجلترا المستمرة ومنذ أربعين سنة لتوسيع نفوذها في هذه البلاد وللسيطرة عليها ، بأي شكل من الأشكال ، ومن ضمن تلك المحاولات هي ثورة الدروز ، والتي تم إخمادها بفضل مدحت باشا⁽¹⁾.

وعندئذ انتهى مدحت باشا من التمرد الذي افتعله الغرب مستخدمين الدروز ، وبعدها أراد الباشا أن يستقيل من ولاية سوريا بجحة شيخوخته وضعف قوته ، ووافق الباب العالي على الاستقالة ، لكن لم يتم إعفائه نهائياً من العمل الحكومي ، بل تم تعيينه على ولاية أزمير* عام 1880م⁽²⁾.

وبالفعل تولى مدحت باشا ولاية أزمير (1880-1881) بعد أن أسندها إليه الباب العالي ، فعكف مدحت باشا على إصلاح شئون الولاية ، لكن خصومه قاموا بتفسير شئون الإصلاح بطريقتهم الخاصة وغير الصحيحة ، ونتيجة لذلك فقام الباب العالي برفض كل المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها مدحت باشا وطلباً للموافقة عليها ، وأرسل المابين عدداً من الجواسيس لمراقبة مدحت باشا في أزمير ومراقبة رشدي باشا في مغنسيا . كما قامت بعض الصحف اليونانية بشن حملة شديدة اللهجة على الدولة ، فقيل في العاصمة أن مدحت باشا الذي حرض تلك الصحف لكتابة تلك المقالات ، ثم نشرت صحف الدولة أن مدحت باشا قد جن جنونه ولا بد من عزله من ولاية أزمير⁽³⁾.

والفضل يرجع لمدحت باشا في إعادة الأمن لولاية أزمير بعد ما كان ما فيها من خلل واضطراب ، بسبب تكاثر أهل الدعارة واللصوص وقطاع الطرق فيها ، لكن مدحت باشا وبكل همهم أعاد الأمن حيث كان بها فرقة من الجاندرمه لكنها كانت غير كافية لحفظ النظام والأمن بها ، فأنشأ الضابطيه على النسق الأوروبي⁽⁴⁾.

وبنفس النهج الإصلاحي الذي يتمتع بإقامته مدحت باشا ، فقام بإنشاء مدارس ابتدائية ، وأصلح مدرسة الصنائع وأتم نواقصها وقام بتوسيعها لتسع عدداً من الطلبة الجدد ، وتم تأسيس شركة ترام برأس مال قدره 60000 جنيه⁽⁵⁾. وفي ظل انشغال مدحت باشا في إصلاح شئون الولاية ، تم إحياء قضية مقتل السلطان عبد العزيز ، وما تردد أن السلطان لم ينتحر بل تم قتله⁽⁶⁾. وذلك ما سنكشفه في محاكمة مدحت باشا في محاكمة يلدز .

2- قراءة في محاكمته "محاكمة يلدز" .

(1) تقرير مدحت باشا عن ولاية سوريا ، أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول وثيقة رقم : HR.SYS 62/966؛ محمد كردي : المرجع السابق ، ص، 102-103 .

* أزمير : هي مدينة قديمة يونانية ، وتقع على بحر مرمرة ، وهي حالياً تابعة لتركيا ويكتبها الأتراك (Izmit) . أنظر : رجب يشارويو : المسلمون في يوغسلافيا (والالبانيون (الارناؤوط) و الإسلام) ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط1 ، القاهرة ، 2003م ، ج1 ، ص، 30 .

(2) جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص، 381 .

(3) قدرى قلججي : المرجع السابق ، ص، 94 .

(4) جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص، 381 .

(5) علي حيدر : المصدر السابق ، ص، 44 .

(6) نفسه ، ص، 45-46 .

بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني وبعد خمس سنوات من وفاة عمه السلطان عبد العزيز ، تم فتح قضية مقتل عمه ومحاولة كشف المتورطين في الجريمة ، ففي عام 1881م أمر السلطان ببدء التحقيق حيث إنه أعطى الحرية الكاملة للتصرف الكامل للمحققين ، فظهرت أشياء كانت موجبة لإدانة البعض⁽¹⁾.

وبمجرد إحياء القضية تم اتهام مدحت باشا بأنه قد تورط في جريمة قتل السلطان عبد العزيز ، يومئذ كان مدحت باشا في ولاية أزمير يياشر عملية الإصلاح⁽²⁾، وفي البداية أصدر السلطان عبد الحميد الأوامر بالقضاء على مدحت باشا في سرية تامة ، فأمر حلمي باشا قائد فرقة أزمير وحسني بك ياور السلطان مع جمع من الضباط للقيام بهذه المهمة ، لكن ما لبث أن علم مدحت باشا بهذه الخطة ، فتنكر مدحت باشا بلباس التجار ونزل في الفندق الذي نزل فيه حلمي باشا وأعوانه ، وتقرب منه مدحت باشا حتى وثق به واعترف إليه بالمهمة التي تم تكليفه بها ، وهي القبض على مدحت باشا والقضاء عليه ، فبادر مدحت باشا بعمل باب سري في السراي المقيم بها ، ويؤدي الباب السري إلى الشاطئ حيث واعد هناك سفينة إنجليزية لتنقله إلى حيث يشاء في أوروبا⁽³⁾.

وكان لدى حلمي باشا أمر بقتل مدحت باشا وذبح عائلته واستخدم في ذلك أحد خدام السراي واسمه نذير ، اتفق حلمي باشا مع هذا الخادم على أن يطلق النار عندما يرى مدحت باشا يهرب من السراي ، فيكون إطلاق النار حجه لهم في الهجوم والقتل ، ولما علم مدحت باشا بالأمر فعزم على الخروج والحماية في أوروبا ، وبالفعل هرب مدحت باشا من الباب السري ، واستقل السفينة وسار إلى القنصل الإنجليزي لكن لم يجده فتحول إلى القنصل الفرنسي وطلب مدحت باشا حمايته فأوته القنصلية الفرنسية⁽⁴⁾. لهذا أصبح الوضع أكبر من تصرف حلمي باشا بسبب لجوء مدحت باشا للقنصلية الفرنسية ، فعاد لاستانبول .

وعلى أية حال فقد عمل مدحت باشا على اتخاذ كافة الاحتياطات بأن بعث إلى قناصل الدول الكبرى في أزمير يدعوهم إلى الاجتماع في القنصلية الفرنسية ، وطلب منهم أن يتوسطوا بدولهم لدى الباب العالي وطلب منهم حضور المحاكمة على أن تكون المحاكمة جهرًا ونزيهة⁽⁵⁾. وزادت الأمور تعقيداً فكلف السلطان عبد الحميد أحمد جودت باشا ناظر العدلية ذلك الوقت بمهمة القبض على مدحت باشا وإحضاره من أزمير إلى استانبول ، فذهب جودت باشا وعلى الفور إلى أزمير ، وتم القبض على مدحت باشا ولم يمض وقت طويل إلا وجاء اليخت السلطاني فحملوا مدحت باشا على متنه في 19 مايو 1881م ، وتوجه اليخت إلى العاصمة وأنزله جودت باشا في مالطة بالقرب من مقر المحاكمة في يلدز⁽⁶⁾.

(1) ابراهيم بك حليم : تاريخ الدولة العثمانية العلية (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية)، مؤسسة الكتاب الثقافية ، ط1، بيروت ، 1988م ،

ص ، 222 ؛ أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ، 44 .

(2) جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص ، 382 .

(3) نفس المرجع والصفحة .

(4) نفسه ، ص ، 383 .

(5) نفسه ، ص ، 384 .

(6) عمر فاروق يلماز : المرجع السابق ، ص ، 85 ؛ جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص ، 384 .

وبعدها بأيام قليلة تم تشكيل هيئة المحكمة ، وتألقت هيئتها من خمسة أعضاء : ثلاثة مسلمين واثنين من النصارى المشهود لهم بحسن السيرة لدى مؤيدي السلطان عبد الحميد ، أما عن مؤيدي مدحت باشا فكانت نظرهم للمحكمة وكأنها لم تكن ، وأن الحكم قد صدر بدون محاكمة ، بمعنى تشكيكهم في نزاهة المحكمة ، وتم عقد المحاكمة في 27 يونيو 1881م ، وجلساتها علنية ومفتوحة لكل الناس ، ومن ضمن الحضور مترجمي السفارات⁽¹⁾.

ظلت المحكمة في انعقاد دائم من 27 إلى 29 يونيو 1881م ، وهي تستمع لكل المتهمين كلاً على حده⁽²⁾، وتألقت المحكمة من الرئيس الأول هو سروري أفندي ، والرئيس الثاني خرستوفوريدي أفندي ، والأعضاء و هم توفيق أفندي وأمين أفندي والمهتدي وحسين بك و تقاور بك ، وقام لطيف بك بوظيفة المدعي العام (النيابة) . وقد وصف البعض هيئة المحكمة أنهم من الجواسيس السابقين وهي الهيئة التي أسسها السلطان عبد الحميد لحمايته وحماية العائلة السلطانية ، وقد ذكر شخص أوروبي أن هذه المحكمة لا يجب أن يصلب كلب إتباعاً لحكمها ، فكيف يحكمون على أعظم شخصية في الدولة العثمانية وركن الإصلاح المتين فيها!⁽³⁾ لهذا نقف عند هذا الوصف الخطير الذي يصفه هذا الرجل الغربي بأن مدحت باشا هو أعظم شخصية في الدولة العثمانية وركن الإصلاح المتين فيها ، فكيف بمدح مدحت باشا كل هذا المدح الزائد ، أليس هناك من أعلى منه مقاماً ورتبة في الدولة وهو السلطان أياً كان أسم السلطان ، فالدولة ستبقى و الأشخاص زائلون ، وبما أن الغرب أصر أن يظهر مدحت باشا بهذه الصورة فإن هذا ما يثير الشكوك حوله ، و يزيدنا شك في تعرض مدحت باشا لعود من الدول الغربية بمساعدته في أسوأ الظروف التي سيتعرض لها .

أما عن المتهمين فقد بلغ عددهم خمسة عشر متهماً ، وكان في مقدمتهم السلطان مراد الخامس ووالدته والجارية عرض نياز ، وأيضاً رشدي باشا الذي توفي قبل المثل أمام المحكمة ، ومدحت باشا ومحمود باشا صهر السلطان ، وخير الله أفندي ، وحسين عوني باشا الذي تم قتله بالفعل ، هؤلاء هم أهم الشخصيات المتهمه بالاشتراك في مقتل السلطان عبد العزيز⁽⁴⁾، ومع هذا فلم يمثل مراد الخامس و لا والدته ولا الجارية أمام المحكمة ورشدي باشا الذي توفي في مغنيسيا ، و اكتفى السلطان بثبات التهمة عليهم⁽⁵⁾.

وما إن بدأت المحاكمة ، فإذا بالكاتب يقرأ أوراق الدعوى فاقضى ذلك الأمر ثلاث ساعات ، وتطلب تلك الأوراق تطبيق منطوق البند 184 من قانون الجزاء (العقوبات) على الذين اقترفوا الجريمة والذين اشتركوا فيها⁽⁶⁾، وتطبيق البند 170

(1) سليمان قوجه باشا: السلطان عبد الحميد الثاني (شخصيته وسياسته) ، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم ، المركز القومي للترجمة ، ط 1 ، القاهرة ، 2008م ، ص، 202 .

(2) Jonquiere : , Histoire De L' Empire Ottoman "Depuis Les Origines Jusqu ' A Nos Jours" , paris , 1914 , p , 47 .

(3) قدرى قلعجي : المرجع السابق ، ص، 107 – 108 .

(4) قدرى قلعجي : المرجع السابق ، ص، 108 .

(5) نفسه ، ص، 108 ؛ 93 ، p , Cit , Op , Jonquiere :

(6) سليم سركيس: سر مملكة ، تاريخ حياة عبد العزيز وقتله ، ولاية مراد وخلعة ، محاكمة مدحت باشا وأعوانه ، طبع بمصر ، 1895م ، ج 1 ، ص، 82 – 83 .

من قانون الجزاء على المتهمين بالقتل الفعلي وهم (فخري بك ومصطفى البهلوان ومصطفى الجزائري والحاج أحمد أغا ونجيب بك وعلي بك وسعيد بك ورضا بك) وما أن أتم الكاتب حتى بدأ الرئيس "سروري أفندي" باستجواب المتهمين فأعترف البعض وأنكر البعض الآخر ، وبعدها حضر الشهود⁽¹⁾.

وقد قام سروري أفندي باستجواب المتهمين ، فقد بدأ باستجواب مصطفى البهلوان الذي اعترف قائلاً: ((أن محمود باشا ونوري باشا قد أمراني بقتل السلطان عبد العزيز بحيث قطعت رسغ ذراعية ليكون دليلاً على الانتحار ، وكان فخري بك قابضاً على ذراعي السلطان ، وقد جلس أحمد أغا ومصطفى الجزائري على ركبتيه ، وبعد تنفيذ القتل عجز الجناح عن العثور على الباب الذي دخلوا منه ، فقد تخبطوا جميعاً ووصل الحال بمصطفى الجزائري بسبب الذعر إلى أنه فر هارباً من نافذة القصر))⁽²⁾، وأضاف البهلوان قائلاً: ((أن محمود باشا قد عين لي ورفيقي الجزائري 100 ليرة كل شهر لكل منا على حده إذا قتلنا السلطان عبدالعزيز وأقسمنا على تنفيذ الأمر وكتمانه وأعطى كلاً منا 30 ليرة علاوة على الراتب الشهري ، وأتمنا ما أراد منا بعد أن أدخلني أنا ورفاقي مع أربعة خصيان إلى مقر السلطان وعندما قمنا باقتراف الجريمة نحن في الداخل و يجرسنا من الخارج واقفين على الباب كلاً من علي بك ونجيب بك ، وبعد أن تم القتل نقلت الجثة إلى قهوة وجاق الحرس حيث طرحت على حصير لفحص الأطباء⁽³⁾.

حيث أكد الحاج أحمد أغا على أقوال مصطفى البهلوان ، أما الجزائري فقد أنكر كل ما تم ذكره من اعترافات ، وعلل ذلك بأن نوري باشا قد وضعهم في خدمة السلطان للمحافظة على حياته ، لأن نوري باشا لم يكن يطمئن لهم فكيف يعطينا مثل هذا السر⁽⁴⁾، وعندما سأله الرئيس ألم تشترك في جريمة القتل أنكروا وقال أنه كان في الطابق السفلي وعندما سمعت بالأمر فأسرعت إلى هناك وعلمت بما يجري ، وبالفعل أيقن الرئيس أنه غير أقواله وليست كما في التحقيقات⁽⁵⁾.

وكذب فخري بك أيضاً تلك الاعترافات ، وأصر على أن السلطان قد انتحر ولم يقتل ، وعند سؤال نجيب بك وعلي بك بأتهما كانا أمام باب الغرفة ومشهري سيوفهم لمنع الجوارى و الخصيان ، لكن نجيب بك نفى التهمة عن نفسه بأنه كان في المخفر يعني بتبديل ثيابه عندما سمع خبر الانتحار . وقال علي بك أنه عين ياوراً للسلطان مراد قبل يوم الانتحار بيوم واحد⁽⁶⁾. وعند التدقيق في ما ذكره المتهمون من أحداث ، وكل تلك التدابير والاحتياطات بسبب القوة الجسمانية التي كان يتمتع بها السلطان عبد العزيز ، فتم تعيين كل هؤلاء الرجال ليتمكنوا من شل حركته وقتله ، وبالفعل تم قطع رسغ ذراعيه فكيف يستطيع أن يقطع أي شخص سرايين يده ويمسك بالمقص بيده التي بالفعل فقدت الحركة والحس ليقطع سرايين يده الأخرى ، ومن الاستنتاجات السابقة فإن السلطان عبد العزيز قتل ولم ينتحر .

(1) نفسه، ص، 83 .

(2) قدرى قلعي : المرجع السابق ، ص، 108 ؛ سليمان قوجه باش: المرجع السابق ، ص، 203 .

(3) سليم سركيس : المصدر السابق ، ص، 87- 89 .

(4) نفسه، ص، 89 .

(5) نفس المرجع والصفحة .

(6) قدرى قلعي : المرجع السابق ، ص، 109 .

ونتيجة للتحقيقات فكان لابد من سؤال محمود باشا ونوري باشا المتهمين بإصدار الأوامر للأشخاص الأربعة المتهمين باقتراف مثل هذه الجريمة ، فأجاب محمود باشا بأن عبد العزيز قد قتل نفسه (وبكل تبجح جرد السلطان عبد العزيز من لقبه) وما قيل غير ذلك فهو كذب ، وقال أنه على استعداد إثبات أين قضى وقته يوم الخلع إلى يوم الانتحار وذلك بشهادة الشهود ، وعلى نهج محمود باشا فقد نفى نوري باشا كل ما نسب إليه من تهم⁽¹⁾.

وجاء الوقت لسؤال الأطباء ومن ضمنهم الطبيبان ماركو باشا و قاسترو أفندي عن المقص ، وكان السؤال واضحاً ، هل يمكن للإنسان أن يجرح نفسه جرحاً كجرح السلطان ؟ ، فقال قاسترو أفندي: إن في وسع الإنسان أن يذبح رجلاً بهذا المقص لا أن يجرحه فقط⁽²⁾، بمعنى آخر أنه بذلك يؤكد أن السلطان قد انتحر.

و التقرير الذي وقع عليه الأطباء بموت السلطان عبد العزيز يؤكد الانتحار ، وذكر نوري باشا أنه قد استدعى الطبيب ماركو باشا وهو طبيب السلطان المرحوم ، وبعد الفحص تم رفع التقرير المسجل لديكم ، لكن ماركو باشا امتنع عن التوقيع على التقرير واختصم الأطباء لأنه قد شك في أمر الانتحار⁽³⁾.

والجدير بالذكر أنه وبمجرد مجيء مدحت باشا حتى تخلى سروري أفندي عن رئاسة المحكمة إلى خرستوفوريدي أفندي ، وهذا بسبب ما عرف عنهما من خصومة و إيهاما للناس بأن المحكمة حريصة على إقرار العدل⁽⁴⁾، لكن هذا يخالف ما ذكره سليم سركيس ، حيث تم ذكر اسم خرستوفوريدي أفندي في محاضر الجلسات قبل مثول مدحت باشا أمام المحكمة ، والدليل على ذلك أنه شارك في استجواب كلاً من نجب بك وعلي بك وحتى محمود باشا ونوري باشا مروراً بهم حتى أن أصاب الدور مدحت باشا⁽⁵⁾، فهذا دليل على عدم جدية التشكيك في شخص الرئيس الثاني للمحكمة .

وفي الصدد نفسه، قام خرستوفوريدي أفندي بتوجيه التهم إلى مدحت باشا وهي الاشتراك في قتل السلطان عبد العزيز ، والخيانة العظمى للدولة العثمانية ، لكن مدحت باشا رفض التهم الموجهة إليه وخاصة أنه شكك في العديد من شهود الإثبات ، والعديد من المتهمين المعترفين بالفعل ، وخاصة مصطفى البهلوان لأنه اعتقد انه قد أملى عليه بل قد وصل به الحال بوصفه أنه يقرأ اعترافه من ورقه ، وذكر أنه إذ قتل السلطان عبد العزيز هو ورفاقه ، فأثم قد أخذوا الأمر من السلطان مراد الخامس ، وهذا ما لا يعاقب عليه أبداً لأنه بذلك قد أطاعوا أمر السلطان الجديد⁽⁶⁾.

وطلب مدحت باشا من المحكمة مواجهة الشهود ، حتى يتحاور معهم ويجادلهم بالأمر ، رفضت المحكمة طلب الباشا ، والشهود هم لجنة الأطباء الموقعة على تقرير الانتحار و العبيد و الجوّاري المتواجدين في القصر مع السلطان عبد العزيز⁽⁷⁾.

(1) قدرى قلجى : المرجع السابق ، ص، 109 .

(2) نفسه ، ص، 109 .

(3) سليم سركيس : المصدر السابق ، ص ، 96 .

(4) قدرى قلجى : المرجع السابق ، ص، 110 .

(5) سليم سركيس : المصدر السابق ، ص ، 91- 96 .

(6) Jonquiere : , Op ,Cit , p, 94

(7) Ibid , p, 93

ووجه الرئيس تهمة الخيانة العظمى لمدحت باشا بسبب لجوء الأخير لقنصلية فرنسا ، وبالفعل قد اعترف مدحت باشا بالأمر وقال ((اعترف بأن ذهابي للقنصلية الفرنسية ، وصمة عار في حياتي ، فتلك فعله مخجلة بل وفعله مخجله لن تمسني بمفردي بل سيعير بها أولادي من بعدي)) ، ويذكر في البرقية التي أرسلها سفير فرنسا في استانبول إلى قنصلية فرنسا في أزمير ، والتي تفيد بأن يسلم مدحت باشا ومضمونها ((ألا يبقى مدحت باشا لديك ، ولو لساعة واحدة أخرى)) وكما ذكرنا من ذي قبل أنه أوكل لجودت باشا مهمة القبض على مدحت باشا وأن يأتي به لاستانبول ليمثل أمام المحكمة ، وقال خرستوفوريدي أفندي رداً على ما قاله مدحت باشا ((إنك تقول بأنك خفت من أن تتعرض للاغتيال ، ولذلك خرجت من بيتك سراً وذهبت إلى القنصلية الفرنسية وتطلب اللجوء إليها . إن كل قلقك كما تقول فإنك كنت تستطيع طلب المساعدة من ضباط وطنك ونظارة عدليته ، وأنت تتفق معنا على أن الرجل الذي لم يرتكب شيئاً يخاف منه على نفسه لا يخشى من شيء و لا يهرب من عدالة وطنه ولا يلجأ إلى لواء دولة أجنبية ، إن رذك على أسئلتنا بالرفض و الإنكار لن يعود عليك بفائدة ، بل على العكس يثبت عليك تهمتك في الجريمة))⁽¹⁾.

وسأل الرئيس مدحت باشا عن عزمه على قلب نظام الحكم في الدولة وتنصيب آل مدحت بدلا من آل عثمان ، فيقول مدحت باشا: إن هذا الموضوع خارج عن جوهر القضية ولم يجب عليه⁽²⁾ ، وبعد أن انتهت المحكمة من الاستماع لكل الشهود ، والمدعي عليهم ووفرت كل المساعدات اللازمة لمن أرادوا الدفاع عن أنفسهم ، ومن استطاع أن يوكل محامياً و كلاً ، ومن لم يستطع وفرت له المحكمة محامياً يدافع عنه⁽³⁾.

وفي آخر أيام انعقاد المحكمة والموافق 29 يونيو 1881م ، قام رئيس المحكمة بنطق الحكم ((أن المحكمة قد حكمت على مصطفى البهلوان والحاج أحمد أغا ومصطفى الجزائري وفخري بك وعلي بك ونجب بك بالإعدام ، وفقاً للمادة 170 من قانون الجزاء ، وحكمت المحكمة علي محمود باشا ونوري باشا ومدحت باشا ورشدي باشا بالإعدام أيضاً بموجب المادة 45 لأنهم مشاركون للجنحة في الجريمة ، وحكمت المحكمة بالسجن عشر سنوات على سيد بك وعزت بك لأنهما عاونا القاتلين⁽⁴⁾ . وما أن صدر الحكم بالإعدام على مدحت باشا وأعوانه ، حتى شاع الخبر وذاع إلى أن وصل إلى مسامع البرلمان الإنجليزي والصحافة الإنجليزية ، وسرعان ما قدم السفير الإنجليزي في استانبول "اللورد دافرين" إلى السلطان الالتماس لمراجعة قراره وتخفيف الحكم الصادر بالإعدام على مدحت باشا و أعوانه ، ووصل الحال بأن تدخلت ملكة إنجلترا لوقف تنفيذ الحكم ، وبموجب العرف في الدولة فلا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد موافقة السلطان عليه ، وبالفعل استجاب السلطان إلى ما طلبته إنجلترا ، وخفف الحكم إلى السجن المؤبد على مدحت باشا ومحمود باشا ونوري باشا وخير الله أفندي⁽⁵⁾ .

(1) عمر فاروق يلماز: المرجع السابق ، ص ، 85-86 .

(2) قدرى قلعي : المرجع السابق ، ص ، 115 .

(3) عمر فاروق يلماز: المرجع السابق ، ص ، 85 .

(4) قدرى قلعي : المرجع السابق ، ص ، 115 ؛ سليمان جوقه باش: المرجع السابق ، ص ، 204 ؛ ولالإطلاع على محاضر الجلسات كاملة :

أنظر: سليم سركييس : سر مملكه ، ص ، 80-121 .

(5) سليمان قوجه باش: المرجع السابق ، ص ، 204 .

وبهذا التصرف استخدم السلطان عبد الحميد الثاني الرحمة مع من قتلوا أحب الأشخاص إلى قلبه عمه عبد العزيز . و اكتفى بنفيهم إلى الطائف في الحجاز ، ومنهم من أصيب بالأمراض التي لا شفاء منها ، فجُن نوري باشا وظل مصاباً باضطراب نفسي حتى توفى⁽¹⁾.

وحدث ما لم تتوقعه الإدارة العثمانية ، حيث تمت مراسلات سرية بين كل من عبد المطلب شريف مكة ومدحت باشا تحت وطأة إنجلترا ، وحاولوا تهريب مدحت باشا من قلعة الطائف ، لهذا ظهرت فكرة التخلص من مدحت باشا وقتله⁽²⁾، وأراد السلطان في بداية الأمر أن يقتل مدحت باشا ومحمود باشا بالسسم ، لكن فشلت كل محاولات قتله بالسسم ، وفي نهاية المطاف قتل الرجلان خنقاً ، وورد في التقرير المرسل إلى العاصمة أن مدحت باشا مات ميتة طبيعية بسبب مرض الجمرة الخبيثة ، وتوفى داماد محمود باشا بمرض في القلب⁽³⁾.

إلا أن حالة القتل يختلف فيها أمير البيان شكيب أرسلان حيث يذكر أحد الضباط المشتركين في عملية القتل أن مدحت باشا لم يمّت ميتة طبيعية ، ولم يمّت خنقاً ، بل قبض على أنثيه(خصيته) وأشلهما بقوة عصبه ، فبرد مدحت باشا في مكانه ، وبالنسبة لمحمود باشا فلم يتغير شيء عن الرواية الأولى أي أنه مات خنقاً⁽⁴⁾.

تعددت الأسباب والموت واحدٌ ، تم التخلص من مدحت باشا ومحمود باشا في 6 مايو 1884م ، وتم قطع رأس مدحت باشا وتم وضعها في صندوق ، وهي مخنطة و إرسالها إلى السلطان عبد الحميد الثاني⁽⁵⁾. لكن لم يسمع أحد من أهل الطائف عن قصة قطع رأس مدحت باشا و إرسالها إلى العاصمة⁽⁶⁾.

3 : اتهامات حول مدحت باشا :

يخص العديد من الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر وخاصة في تخصص التاريخ العثماني العديد من الاتهامات التي أحاطت بمدحت باشا ، فقد أقتنع البعض وأطمئن قلبهم إلى أن مدحت باشا من طائفة الماسونيه ، والبعض الآخر يرى أنه من اليهود الدونمه* .

(1) سهيل صابان : من تاريخ الجزيرة العربية الحديث (بحوث ودراسات من الأرشيف العثماني)، مكتبة الملك فهد، ط1، الرياض، 2008م ، ص ، 157 .

(2) سليمان قوجه باش: المرجع السابق ، ص، 205 .

(3) سليمان جوجه باش: المرجع السابق ، ص، 206 .

(4) شكيب أرسلان : الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج إلى أقدس مطاف (الرحلة الحجازية لأمير البيان ونادرة الزمان الأمير شكيب أرسلان)، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا ، مطبعة المنار ، ط1 ، القاهرة ، 1932م ، ص ، 281 .

(5) Edwin Pears:., Life Of Abdul Hamid , London , 1917, p, 339

(6) شكيب أرسلان : المرجع السابق ، ص ، 281 ؛ وهذه أسماء المكلفين بقتل مدحت باشا (اليوزباشي إبراهيم الجركسي، الملازم نوري القومله لي، أحمد جاروش من أهالي ادرميد من البلوك الأول، إبراهيم الكندرجي من أهالي بورغار من البلوك الأول، أحمد الكندرجي من أهالي كوتاهيه من البلوك الأول، محمد الكندرجي من أهالي كوتاهيه من البلوك الثاني، رجب من أهالي كوملجة من البلوك الثاني، عثمان من أهالي قره حصار من البلوك الرابع وأسماعيل الحلاق من ادرنه من البلوك الثاني.وللمزيد أنظر : رفعت ثريا : قاتلي مدحت باشا (كيف خنقوا مدحت باشا والداماد محمود باشا) ، تعريب: كامل رضا سنو ، مكتبة الاتحاد العثماني ، بيروت ، 1325هـ ، ص، 14-15 ؛ جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص، 386-387 .

* اليهود الدونمه: هم التابعين لساباتاي زفي ، الذي ادعى انه المسيح المنتظر لتخليص اليهود وتسليمهم زمام الحكم في العالم ، وقد هاجرو من أسبانيا ، وتجمعوا في سالنيك وتظاهروا باعتناق الإسلام وحملوا أسماء إسلامية وتسللوا إلى السلطة ، ووصلوا لأعلى المناصب بالدولة . وغرضهم هو التخريب

وبوصول مدحت باشا إلى أعلى مناصب الدولة (الصدر الأعظم)، أثرت الشكوك من حوله وزاد هذا المنصب من اتهام الكثير له أنه من اليهود الدومنه وتابع للماسونية العالمية ، وقد كان عضواً فعالاً في جمعية الاتحاد والترقي ، وزاد هذا من الشكوك أكثر وأكثر لأن هذه الجمعية حملت نفس شعائر الماسونية العالمية ، وما أن زادت المشاكل في عهد صدارته حتى أمر السلطان عبد الحميد بعزله ونفيه .

وعند النظر إلى كل الحوادث التي حدثت في الدولة العثمانية عام 1876م من أعمال عنف وقتل ، ليس للماسونية العالمية يد فيها ، بل على العكس فقد كانوا هم أساسها فكان السلطان مراد الخامس نفسه من الماسونية العالمية ، فكيف سيأتي به عوني باشا ومدحت باشا دون النظر لماسونيته⁽¹⁾.

واتهم البعض مدحت باشا أنه ابن لحاخام يهودي ، مجري الأصل ، والذي اشتهر بالمكر والخداع والدهاء فوصل إلى أعلى المناصب في الدولة ، والذي تظاهر بالإسلام ومبطناً يهوديته الحاقدة الماكرة عن كل شخص في الدولة⁽²⁾. لكن لا يوجد حتى وقتنا هذا أي وثائق تدل على الاتهام السابق .

وفي المحاكمة اتهم مدحت باشا بالخيانة العظمى للدولة ، مستدلين بذلك عليه عندما كان في منصب الصدارة حيث كان دائم الاتصال بإنجلترا يستعين بها وزاد من الامر سوء أنه قد لجأ إلى قنصلية فرنسا أثناء محاولة هربه ، فعلى لسان مدحت باشا أنه اعترف بحدوث هذه الواقعة وذكر أنها وصمة عار في تاريخه ، وبعد الحكم بالإعدام عليه تم تسخير الصحف الأوروبية لتشويه صورة السلطان عبد الحميد الثاني والضغط عليه للعفو عن مدحت باشا⁽³⁾.

وبالرغم من كل تلك الكتابات التي تم اتهام مدحت باشا بها ، إلا أنه لا يوجد حتى الآن وثيقة أو مكتوب يثبت ماسونية أو يهودية (الدومنه) ، وليس من الحق أن نضمه بشيء بغير دليل ثابت ، وليس من المعقول التسرع في إشهار ماسونيته ودونميته ، فمدحت باشا رجل اعتقد أن دوام الدولة و الأمة منوط بحياته ، وظنه بإعلان الدستور وتسميته بأنه أبو الأحرار وأبو الدستور⁽⁴⁾.

ومن التهم الملقاة على عاتق مدحت باشا أيضاً ، أنه أراد الاستقلال بولاية سوريا ، وقد أحس السلطان عبد الحميد بالخطر الموجود في الولاية بسبب ذهاب السفير الإنجليزي إلى سوريا ولقائه بمدحت باشا هناك وجاءته تقارير سرية حول قيام مدحت باشا بتأسيس حكومة مستقلة في سوريا ، فهذا ما تسبب في عزله من سوريا وتعيينه على ولاية أزمير⁽⁵⁾ .

والقضاء على الخلافة العثمانية تنفيذاً لحقد دفين ، وطمعاً في تركة الرجل المريض ، وإخضاع السلطة للموافقة على منح اليهود = وطن قومي لهم في فلسطين . أنظر : عبد الله محمد الروسي : اليهود و الماسونية ، دار اشبيليا ، ط 1 ، أسبانيا ، 2001م ، ص ، 70 . وعن تفصيل نشأة اليهود الدومنه أنظر : محمد علي قطب : اليهود الدومنه (أصلهم ، نشأتهم ، حقيقتهم) ، دار النصار ، ط 1 ، القاهرة ، 1978م ، ص ، 9- 17 .

(1) فريدريش فيختل : الماسونية العالمية (بحث عن المنشأ والأهداف النهائية للحرب العالمية الأولى) ، ترجمة : عثمان محمد عثمان ، المركز القومي للترجمة ، ط 1 ، القاهرة ، 2010م ، ص ، 139 .

(2) عبد الله التل : الأفعى اليهودية في معقل الإسلام ، المكتب الإسلامي للنشر ، ط 2 ، بيروت ، 1990م ، ص ، 76 ؛ هدى درويش : حقيقة يهود الدومنه في تركيا (وثائق جديدة) ، دار عين للدراسات الإنسانية ، ط 1 ، القاهرة ، 2003م ، ص ، 39 .

(3) عبد الله التل : المرجع السابق ، ص ، 77 ؛ محمد علي قطب : المرجع السابق ، ص ، 36- 37 .

(4) أحمد آق كوندز ، سعيد أوزتورك : المرجع السابق ، ص ، 421 .

(5) سليمان جوقه باش : المرجع السابق ، ص ، 196 .

وبوصول مدحت باشا لسوريا قام بإنشاء جمعيات علمية وأدبية منها السري والعلني⁽¹⁾، وبلغت الاتهامات ذروتها باقحامه أنه ينسق مع الإنجليز لفصل سوريا عن الدولة وجعلها دولة مستقلة إدارياً ، وتشير المصادر ((أن مدحت باشا أراد اختبار استعداد السوريين للثورة توطئه للاستقلال على النسق المصري ، فاستخدم من أخصائه أحمد مهدي الأيوبي وحسن فائز الجابي لاجتذاب بعض الشبان الأذكياء وتأليف جمعية سرية لنشر إعلانات يختبر مدحت باشا بواسطتها ميول السوريين)) وكذلك يؤكد جابر آل صفا أن مدحت باشا كان لديه طموح عالٍ لأخذ سوريا لنفسه ، ولهذا أخذ يقرب الزعماء الشاميين الواحد تلو الآخر ويقربهم منه⁽²⁾. كل هذه التدابير كانت تصل للسلطان عبد الحميد في وقت قصير مما جعله يأخذ كل الاحتياطات ضد تمرد مدحت باشا .

وهذا الموجز البسيط من بعض الاتهامات التي تم إلصاقها به ، فمنها ما كان صحيحاً ومنها ما كان افتراءً وتضليلاً والله أعلم ، فما نحن بضمير أحد منهم .

4- وصية مدحت باشا لأعضاء تركيا الفتاة:

كتب مدحت باشا وصيته قبل القبض عليه في أزمير ، وقد خبأها في القصر قبل خروجه منه على متن السفينة التي نقلته إلى القنصلية الفرنسية ، وبعد عدة سنوات من النفي أخبر سعيد بك عن مكان الوصية ليسلمها للأحرار العثمانيين على حد قوله ، وبالفعل حصل سعيد بك على الوصية ليسلمها لورثة الفكر الحر لمدحت باشا⁽³⁾.

و الوصية كانت أشبه بالمفكرة ، وعند قلب الورق قرأ سعيد بك ((الدستور ، اطلبوه بالسيف))، وأيضاً ((سأذهب ضحية طلب الحرية ولكي فرد لا تذهب لذهابه تلك الروح التي أخذت تدب في أنفس العثمانيين وتنتشر في الشبيبة العثمانية ، لا بد أن تزداد انتشاراً كل يوم ، فموت واحد من الأحرار أو عشرة أو مائة لا يستطيع أن يقف في سبيلها))⁽⁴⁾، وعند النظر إلى بعض الألفاظ الذي استعملها مدحت باشا في الوصية مثل لفظ (اطلبوه بالسيف) نجد أنه لفظ عدواني للغاية وهذا ما يؤخذ على مدحت باشا بذلك فهو يجرس على سفك الدماء والعنف لنيل الدستور .

وجملة (وألفوا الجمعيات السرية وأدخلوا الجند فيها ، الجند هم الأمة بأسياهم) ، ويوصي أيضاً (أن لا تتقوا بأقواله ولو أقسم فانه كاذب احذروا الوثوق به فان الوثوق جربي إلى الموت . لا تصدقوه ولو أقسم)⁽⁵⁾. ونلاحظ أن مدحت باشا قام بتجريد السلطان عبد الحميد من لقب السلطان والتطاول عليه و باقحامه أنه كاذب .

وكتب مدحت باشا ((بقيت وصية: ربما تعجبون منها فإن الحرية تقتضي العدل والرفق وحجب الدماء ولكنها لا تنال إلا بسفك الدماء . فافتكوا بالأفراد الذين يقفون في سبيل أغراضكم لان رجلا واحدا {السلطان عبد الحميد} شريرا قد يكون وجوده سببا في خراب أمه أو ضياع حقوقها . وافتكوا بالأشرار واقتلوهم . وكل من تأكدتم سعيه ضد الحرية والدستور فاقتلوه

(1) خير الدين الزركلي : الأعلام (قاموس تراجم) ، دار العلم للملايين ، ط5 ، بيروت ، 1980م ، ج7 ، ص، 195 .

(2) عبد الرؤوف سنو: النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية(1877-1881) بلاد الشام- الحجاز- كردستان- ألبانيا ، بيسان للنشر والتوزيع ، ط1 ، بيروت ، 1998م ، ص ، 72- 73 .

(3) جرجي زيدان : الانقلاب العثماني ، المكتبة الأدبية للنشر ، بيروت ، (د.ت) ، ص، 125 .

(4) جرجي زيدان : المرجع السابق ، ص، 125 .

(5) نفسه ، ص، 128 .

وأنا المسئول عن ذنبكم بقتله⁽¹⁾. ولكثرة ألفاظ القتل نجد تحول جذري في شخصية مدحت باشا ويدل على العدوانية الزائدة عن الحد لكل من يقف أمام إرادتهم ومحاولتهم التخلص منه ، فأين هي الديمقراطية التي يؤمن بها مدحت باشا؟! .
ويذكر مدحت باشا أيضا في الوصية ((وإذا أتيح لكم الفوز بالدستور فاحذروا أن تبقوا هذا الطاغية {السلطان عبد الحميد} على كرسي السلطنة))⁽²⁾. هذا نوع آخر من أنواع التطاول على السلطان عبد الحميد فالأول محاولة تجريده من لقب السلطان والثاني وصفه بالطاغية ومحاولة التحريض عليه لعدم الإبقاء عليه كسلطان للدولة العثمانية ، وهذا بالفعل ما تحقق لهم بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام 1909 م .

وهناك ما أوصي به مدحت باشا من أجل الانقلاب فيذكر ((أنه عظيم الأهمية أن لم يكن حان الانقلاب فبعده عند سnoch الفرصة ، فحافظوا على وراثة العرش في أكبر أبناء آل عثمان ، حتى يأتي الوقت للانقلاب وأخيرا أستودعكم الله وأنا ذاهب لأموت في سبيل الدستور وفي نهاية الوصية توقيع بخط مدحت باشا))⁽³⁾.

ومما سبق ، تبين لنا أن العلاقات بين مدحت باشا والسلطان عبد الحميد الثاني ظلت علاقات متوترة إلى حد بعيد ، حسبما تصرف كل منهما مع الآخر ، ومع اختلاف رد الفعل ، والذي أخذ اتجاهها متبايناً عندما أقصى السلطان مدحت باشا من منصب الصدارة ونفاه إلى أوروبا ، أضافه إلى العديد من المواقف الأخرى ، حتى وصل بهم الحال إلى طريق مسدود بوصول مدحت باشا إلى قلعة الطائف ووفاته عام 1884 م عن عمر يناهز 62 عاما قضي معظمهم في خدمة الدولة ، فكان إدارياً قوياً وإصلاحياً مستتيراً ، لكن السياسة التي اتبعها هي التي أوصلته إلى النهاية مبكراً .

(1) نفسه ، ص ، 129 .

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) جرجي زيدان : الانقلاب العثماني ، ص ، 129 .